

ليبيا

لا يزال السكان المتضررون في جميع أنحاء ليبيا يواجهون تحديات حرجة فيما يتعلق بالحماية، بما في ذلك مخاطر القتل أو الإصابة بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة، والقيود المفروضة على حرية التنقل، والصدمات النفسية المرتبطة بالنزاعات. وتنتشر انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي انتشاراً واسعاً في ليبيا، بما في ذلك انتهاكات حقوق الطفل والمرأة، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين والأهداف المدنية، والحرمان من الوصول إلى الرعاية الصحية. كما تنتشر انتهاكات حقوق الأطفال والنساء على نطاق واسع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمليات القتل غير القانونية، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، ولم يعد آلاف الأطفال، وخاصة الفتيات، يذهبون إلى المدارس في مختلف أنحاء البلاد إما لأن المدارس لم تعد تعمل، بسبب تضررها من النزاع المسلح، أو أنها أصبحت تستخدم الآن كملجأ للنازحين. ولا تزال ظروف الاحتجاز غير إنسانية في جميع أنحاء ليبيا، سواء في مراكز الاحتجاز الرسمية أو غير الرسمية.

الأرض الفلسطينية المحتلة

في عام 2017، استمر السياق الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة في التأثير على الرجال والنساء والفتيان والفتيات بشكل متباين. وفي المجتمعات المتأثرة بالزراعة، والانتقام، والنزوح، والفقر، تستمر الزيادة في حالات العنف من جانب الشريك الحميم، والاعتداءات الجنسية، والزواج المبكر، بينما لا تزال إمكانية الحصول على خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة. ونادراً ما يواجه الجناء عقوبات قانونية أو اجتماعية بسبب إساءة المعاملة أو استخدام العنف. وما زالت المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة محرومة بشكل خاص من حصتها المحدودة من الحيازات الزراعية والفرص الاقتصادية المحدودة المتاحة للنساء لتوليد الدخل. ويزيد هذا القيد من ضعف النساء والأسر التي تعولها المرأة بسبب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع تعرض النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص لمخاطر سوء التغذية. وتلجأ المجتمعات التي تعاني من الضعف الشديد إلى آليات التكيف السلبية، بما في ذلك خطر عمالة الأطفال، والزواج القسري، مما يحول دون حصول الفتيات والفتيات على حقهم في التعليم. وتشمل هذه المجتمعات أولئك الذين يواجهون خطر الترحيل القسري، والنازحين، والأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وترتفع معدلات التسرب من المدارس بين الفتيان أكثر من الفتيات حيث يُتوقع أن يسهم الفتيان البالغين في دخل الأسرة في أوقات الأزمات. وكثيراً ما يترتب على الزواج المبكر للفتيات تسربهن من المدارس إما بسبب الضغط الأسري أو بسبب ممارسات المدارس.

سوريا

لا يزال المدنيون يواجهون أزمة حماية مستمرة. كما لا يزال التعرض للأعمال القتالية النشطة ومخاطر المتفجرات يشكل تهديداً مباشراً لحياة المدنيين، حيث يشير الارتفاع في عدد الإصابات بين صفوف المدنيين إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقدر قطاع الحماية أن حوالي 8.2 مليون شخص معرضين لمخاطر المتفجرات، في حين تواصلت الهجمات العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية المدنية. وتظل الشواغل الحقيقية والفورية قائمة على احتمال ضياع جيل كامل بسبب مزيج من المخاطر التي تهدد حماية الأطفال. ويمثل تجنيد الأطفال مصدراً للقلق، إذ إن 18% من الحالات التي تم التحقق منها والبالغ عددها 300 حالة تشمل أطفالاً شاركوا في أدوار قتالية نشطة. وتظل عمالة الأطفال تمثل أيضاً مصدرًا للقلق. والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا يزال مهيمنا على حياة النساء والفتيات في سوريا. العنف الجنسي، زواج الأطفال، العنف المنزلي، العنف الأسري مازال مستمرًا ضد النساء والفتيات. إن التحديات الهامة، لا سيما محدودية وصول الجهات الفاعلة في مجال الحماية ونقص الموظفين المدربين، تحول دون ضمان توافر الخدمات المتخصصة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع.

العراق

خلال عام 2017، واجه الناس في جميع أنحاء العراق مشاكل تتعلق بالحماية وكانوا عرضة لانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن تقييد إمكانية الوصول إلى الأمان، وانعدام حرية التنقل، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والعنف، والممارسات غير العادلة، تهدد جميعها بتفويض التوترات بين الطوائف. كما أن شدة وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال ما زالا يشكلان مصدرًا للقلق بالغ الأهمية. وقد أدى اتساع النزاع في العراق إلى انتشار كبير للأجهزة المتفجرة، مما يهدد الأمن والوصول الإنساني، كما يسبب الإحباط والصدمة الشديدة للأطفال، وقد يؤدي إلى انفصال الأسرة. ويعد الأطفال والشباب هم الأكثر تأثرًا بالأزمة في العراق. وفي عام 2017، تم التحقق من حدوث أكثر من 150 اعتداء على المدارس والأفراد، واستغلت الأطراف المسلحة ما لا يقل عن 31 مدرسة، كما تشير التقارير إلى تجنيد 490 طفل من قبل الجهات العسكرية، ووقوع 1.168 انتهاك لحقوق الطفل أثرت على 3.601 طفل، وتعرض 399 طفل للقتل و664 لإصابة من جراء النزاع. ويُعتقد أن الأعداد الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

24 5 50

نسبة وفيات الأمومة 50
نسبة زواج الأطفال في سن 15 سنة 5
نسبة زواج الأطفال في سن 18 سنة 24

13 3 68

نسبة وفيات الأمومة 68
نسبة زواج الأطفال في سن 15 سنة 3
نسبة زواج الأطفال في سن 18 سنة 13

15 1 45

نسبة وفيات الأمومة 45
نسبة زواج الأطفال في سن 15 سنة 1
نسبة زواج الأطفال في سن 18 سنة 15

9

نسبة وفيات الأمومة 9

اليمن

يواجه اليمن أحد أكبر أزمات الحماية في العالم، حيث يتعرض المدنيون لمخاطر كبيرة تؤثر على سلامتهم ورفاههم وحقوقهم الأساسية. وحتى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2017، أبلغت المرافق الصحية عن 8.757 حالة وفاة ناجمة عن النزاع وبلغت الإصابات أكثر من 50.610 حالة، كما أُجبر أكثر من 3 ملايين شخص على الفرار من ديارهم. وقد انتهك جميع أطراف النزاع بشكل متكرر التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والهيكل الأساسية المدنية. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن أنماطاً راسخة من انعدام المساواة بين الجنسين بسبب الأعراف الاجتماعية التي تحد من وصولهن إلى الخدمات وسبل كسب العيش وغيرها من الفرص. وتشير التقديرات إلى أن 76% من النازحين والعائدين هم من النساء والأطفال. ومن بين أسر النازحين التي تعولها النساء والأسر المصنفة، فإن حوالي 21% من تلك الأسر تعولها إناث دون سن الثامنة عشر. وتساعدت معدلات زواج الأطفال، حيث ارتفعت من نسبة 52% من الفتيات اليمنيات دون سن الثامنة عشر في عام 2016 لتصل إلى 66% في عام 2017. ويعاني ما يقدر بـ1.8 مليون طفل من سوء التغذية الشديد، بما في ذلك 400.000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.

32 9 385

نسبة وفيات الأمومة 385
نسبة زواج الأطفال في سن 15 سنة 9
نسبة زواج الأطفال في سن 18 سنة 32

